الأمم المتحدة

E/2012/L.38

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
22 November 2012
Arabic
Original: English

الدورة الموضوعية المستأنفة لعام ٢٠١٢

نيويورك، ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢

البند ١٠ من جدول الأعمال

التعاون الإقليمي

البعد الإقليمي للتنمية في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار E/2012/L.36

بيان مقدم من الأمين العام وفقا للمادة ٣١ من النظام الداخلي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي

أولا - الطلبات الواردة في مشروع القرار

١ - أيد المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في مشروع قراره E/2012/L.36 قرار اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ٦٧٤ (د-٣٤) المؤرخ ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٢، الذي طلبت فيه اللجنة إلى الأمينة التنفيذية للجنة الاستجابة على وجه الاستعجال وعلى النحو المناسب للتحديات الاستراتيجية الناشئة عن الأنشطة المختلفة المضطلع بها لصياغة جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، آخذة بعين الاعتبار احتياجات منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وأولوياتها وأن تكفل التنسيق الاستراتيجي لمنظومة الأمم المتحدة على الصعيد الإقليمي دعما لجهود التكامل من خلال آلية التنسيق الإقليمية وبالتشاور مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى.

٢ - وفي الفقرة ١ من القرار الذي اتخذته اللجنة في دورتها الرابعة والثلاثين المعقودة في مدينة سان سلفادور، في الفترة من ٢٧ إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٢، طُلب إلى الأمينة

231112 231112 12-60284 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

التنفيذية الاستجابة، على وجه الاستعجال، وعلى النحو المناسب للتحديات الناشئة عن الأنشطة المختلفة المضطلع بها لصياغة جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، آخذة بعين الاعتبار احتياجات منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وأولوياتها.

٣ - وفي الفقرة ٢ من القرار، أقرت الدول الأعضاء، كذلك، بالحاجة إلى أن تلتمس اللجنة دعما فوريا من الهيئات ذات الصلة من أجل تعزيز قدرتها على التصدي للتحديات الاستراتيجية الجديدة.

٤ - وفي الفقرة ٣ من القرار، طلب إلى الأمينة التنفيذية كفالة إجراء التنسيق الاستراتيجي اللازم في منظومة الأمم المتحدة على الصعيد الإقليمي لدعم جهود التكامل، من خلال آلية التنسيق الإقليمي، وبالتشاور مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى.

ثانيا - علاقة الطلبات ببرنامج العمل لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣

٥ - تتصل الأنشطة المقرر الاضطلاع بها بالبرنامج ١٧، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، من الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ (A/65/6/Rev.1). وتندرج أيضا في إطار الباب ٢١ من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (A/66/6 (Sect.21)). ولن يتطلب اعتماد مشروع القرار تعديل برنامج العمل في إطار البرنامج ١٧.

ثالثا - الأنشطة التي ستنفذ بها الطلبات

٦ - إذا أُخذ في الاعتبار الهيكل التنظيمي الذي وافقت عليه الجمعية العامة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، فإن قدرة الأمينة التنفيذية تتعثر في ما يتعلق بمواصلة المشاركة على مستوى رفيع في مجال السياسات مع الدول الأعضاء، والمشاركة، في الوقت نفسه، بفعالية في عملية صنع القرار على الصعيد الداخلي في الأمانة العامة وفي سياق الأمم المتحدة على نطاق المنظومة، ومن خلال العملية الحكومية الدولية للأمم المتحدة. فالهيكل التنظيمي الحالي للجنة غير قادر على مواجهة العدد المتعاظم من التحديات والعمليات التي تنبع على الصعيد العالمي من نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعقود في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢، أو جدول أعمال التنمية الإقليمية الذي يزداد تعقيدا باطراد.

٧ - وبناء عليه، يقترح تنقيح هيكل الإدارة العليا للجنة من أجل الوفاء بالطلبات الواردة في القرار ٦٧٤ (د-٣٤) والرامية إلى كفالة استخدام الموارد البشرية والمالية على نحو أكثر

فعالية وكفاءة لدعم المرحلة النهائية من الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء من أجل المضي قدما في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، وللمشاركة بصورة بناءة في المناقشات المتعلقة بجدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ولدعم الدول الأعضاء من خلال عملية المفاوضات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة.

٨ - فمن شأن عملية المراجعة هذه أن تكفل تحقيق مزيد من الفعالية والكفاءة في تنفيذ برنامج عمل اللجنة، من خلال تعزيز هياكلها الإدارية والتسلسل الإداري فيها بهدف تحقيق أقصى قدر من التأثير بوجه عام في الدول الأعضاء، بكفالة تحقيق الاتساق والتنسيق على مختلف المستويات، بما في ذلك مهام التنسيق فيما بين الوكالات وآلية التنسيق الإقليمية. فتوافر هيكل وظيفي عملي ذي نهج يتسم بمزيد من الاتساق والوضوح يتيح الاستجابة السريعة لطلبات البلدان ويحقق المستوى المناسب من التفاعل مع السلطات الحكومية الرفيعة المستوى والنظراء، وهو ما من شأنه أن ييسر جهود الدول الأعضاء المبذولة للاستجابة المباشرة للتحديات الإنمائية الجديدة والناشئة في السياقات اللاحقة للأزمات.

٩ - وللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مقران على الصعيد دون الإقليمي يقعان في مكسيكو سيتي وبورت - أوف سبين، وأربعة مكاتب على الصعيد الوطني في بوينوس آيرس وبرازيليا وبوغوتا ومونتفيديو ، إضافة إلى مكتب الاتصال الموجود في واشنطن العاصمة؛ وهي منتشرة على نطاق واسع في جميع أنحاء الأمريكتين. وعلى هذا النحو فإن هناك تبديدا جغرافيا للموارد التي يديرها كل مكتب من المكاتب الموجودة، وهو مما يتطلب تنسيقا ومراقبة على الوجه السليم. فكل مكتب من المكاتب المذكورة أعلاه يضطلع بعمليات برنامجية وإدارية معقدة تتطلب هياكل معقدة مماثلة على جميع المستويات؛ مثلا في مجالات الحوارات السياسية الرفيعة المستوى التي تجرى مع السلطات الحكومية دون الإقليمية ومسائل الإدارة. ويعطي هذا مثالا على مدى تشتت السيطرة التي تمارسها الأمينة التنفيذية في سياق التشتت الجغرافي للمكاتب جميعها.

١٠ - بناء على ذلك، يقترح إعادة تصنيف وظيفة موجودة حاليا بالرتبة مد-١ إلى الرتبة مد-٢ للقيام بمهام مدير المقر دون الإقليمي في المكسيك. وسيتولى شاغل الوظيفة المسؤولية عن تنسيق جميع مهام الموظفين الذين يؤدون عملهم في المكاتب الموجودة خارج سانتياغو، التي تضم ٥٥ وظيفة من الفئة الفنية و ٨٣ وظيفة من فئة الخدمات العامة، بحيث توفر المساعدة للأمينة التنفيذية على الاضطلاع بمهامها، بالحد من تسلسل المساءلة الإدارية التابع لها مباشرة.

١١ - علاوة على ذلك، ومن أجل تحسين تنسيق الاستجابة للتحديات التي يتزايد عددها باطراد والتي تتجاوز الحدود الوطنية، وللقيام على نحو أفضل بمعالجة العمليات المتعددة التي نشأت عن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، من قبيل الاقتراح المتعلق بأهداف التنمية المستدامة، لا بد من تعزيز الروابط والتواصل مع الدول الأعضاء. ولذلك، يقترح إعادة تصنيف وظيفة موجودة بالرتبة ف-٤ إلى الرتبة ف-٥ ليتولى شاغلها مهام موظف الشؤون السياسية في مكتب أمينة اللجنة. فإعادة تصنيف الوظيفة المقترح برفع رتبتها سيتيح التفاعل على نحو أفضل وأحسن مع الدول الأعضاء، ويحقق المزيد من الكفاءة في التنسيق بين جميع الهيئات الفرعية التابعة للجنة، بما في ذلك تعزيز المؤتمر الإقليمي المعني بالسكان والتنمية والمؤتمر الجديد المعني بالعلوم والابتكار وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، فضلا عن تعزيز مشاركة اللجنة في جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

١٢ - وبالنظر إلى الحاجة إلى بدء جميع هذه العمليات فورا، والحاجة إلى معالجة الهيكل الإداري للجنة من دون مزيد من الإبطاء، من أجل تزويد الدول الأعضاء بالدعم والمساعدة الكافيين في سياق مسار المفاوضات المتعددة الأطراف المقبلة، والقيام، على وجه السرعة، بتنفيذ قرار اللجنة ٦٧٤ (د-٣٤)، الذي يطلب إلى الأمينة التنفيذية فيه الاستجابة على نحو عاجل ومناسب للتحديات الاستراتيجية، يُقترح أن تدخل التغييرات المذكورة أعلاه حيز النفاذ اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣.

١٣ - والأنشطة المقترحة الواردة في هذه الوثيقة تتماشى مع طلبات الجمعية العامة الواردة في الفقرتين ٥٨ و ٥٩ من الجزء الخامس من قرارها ٢٤٦/٦٦ الذي شددت فيه الجمعية العامة على أهمية ما تقدمه اللجان الإقليمية من إسهام في سبيل تنفيذ خطة التنمية والولايات الأخرى المسندة إليها والمنبثقة من الوثائق الختامية لمؤتمر قمة الألفية، والمؤتمر المعني بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية، وغيرهما من المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما؛ وطلبت إلى الأمين العام كفالة تخصيص الموارد التي تحتاج إليها اللجان على نحو يمكنها من الاضطلاع بولاياتها بالكامل والإسهام في تنفيذ أولويات التنمية وولايات المنظمة.

رابعا - الاحتياجات المقدرة من الموارد والموظفين لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣

١٤ - لضمان تعزيز الدعم والمساعدة المقدمين إلى اللجنة لتلبية الطلب المقدم من الدول الأعضاء، الوارد في قرار اللجنة ٦٧٤ (د-٣٤) ،يقترح إعادة تصنيف وظيفتين من الوظائف القائمة.

١٥ - وكما هو مبين بالتفصيل في الفقرتين ١٠ و ١١ أعلاه، يقترح إعادة تصنيف وظيفتين من الوظائف القائمة، على النحو التالي:

(أ) وظيفة بالرتبة مد-١ إلى الرتبة مد-٢ للقيام بمهام مدير المقر دون الإقليمي في المكسيك في إطار البرنامج الفرعي ١٢، الأنشطة دون الإقليمية في المكسيك وأمريكا الوسطى، الأمر الذي من شأنه أن يفضي إلى زيادة صافية قدرها ٤٠٠ ١٣ دولار؛

(ب) وظيفة بالرتبة ف-٤ إلى الرتبة ف-٥ للقيام بمهام موظف للشؤون السياسية في مكتب الأمينة التنفيذية للجنة في سانتياغو، تحت بند التوجيه التنفيذي والإدارة، الأمر الذي من شأنه أن يفضي إلى زيادة صافية قدرها ٢٠٠ ٢٦ دولار.

١٦ - ويقابل الزيادة الصافية المقدرة الناجمة عن إعادة التصنيف المقترحة لعام ٢٠١٣، برفع الوظيفة إلى رتبة أعلى، إلغاء وظيفة واحدة مقترح من الرتبة ف-٢ من شعبة التنمية الاقتصادية في سانتياغو في إطار البرنامج الفرعي ٣، سياسات الاقتصاد الكلي والنمو، وهو ما من شأنه أن يفضي إلى تحقيق وفورات قدرها ٨٠٠ ١٠٥ دولار.

١٧ - وفي ما يتعلق بمهام الوظيفة المقترح إلغاؤها، فسوف يستوعبها الموظفون الباقون في الشعبة. ولذلك، لن يكون للإلغاء المقترح أي أثر سلبي على تنفيذ برامج الوحدة التنظيمية.

١٨ - وسوف يفضي صافي التكاليف الناشئ عما ورد أعلاه إلى تحقيق وفورات قدرها ٢٠٠ ٦٦ دولار لعام ٢٠١٣، على النحو المفصل في الجدول ١ أدناه. ويبين الجدول ٢ تفاصيل التغييرات في الاحتياجات من الموظفين.

الجدول ١

موجز صافي مجموع الاحتياجات من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

العنصر	الاعتمادات الأولية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣	التغيير	التقديرات المنقحة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣
١ - أجهزة تقرير السياسة	١ ٣٧١,٢	-	١ ٣٧١,٢
٢ - التوجيه التنفيذي والإدارة	٦ ٥٣٤,١	٢٦,٢	٦ ٥٦٠,٣
٣ - برنامج العمل			
البرنامج الفرعي ١ - الصلات مع الاقتصاد العالمي والتكامل والتعاون الإقليميين	٦ ٠٧٥,٩	-	٦ ٠٩٠,٩
البرنامج الفرعي ٢ - الإنتاج والابتكار	٥ ٤٦٥,٠	-	٥ ٤٦٥,٠
البرنامج الفرعي ٣ - سياسات الاقتصاد الكلي والنمو	٦ ٩٦٥,٣	(١٠٥,٨)	٦ ٨٥٩,٥

العنصر	الاعتمادات الأولية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣	التغيير	التقديرات المنقحة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣
البرنامج الفرعي ٤ - تمويل التنمية	١ ٨٠٤,٧	–	١ ٨٠٤,٧
البرنامج الفرعي ٥ - التنمية الاجتماعية والمساواة	٤ ١٨٢,٢	–	٤ ١٨٢,٢
البرنامج الفرعي ٦ - تعميم مراعاة المنظور الجنساني في التنمية الإقليمية	٢ ٣٤٢,٤	–	٢ ٣٤٢,٤
البرنامج الفرعي ٧ - السكان والتنمية	٣ ٤١٠,٧	–	٣ ٤١٠,٧
البرنامج الفرعي ٨ - التنمية المستدامة والمستوطنات البشرية	٤ ٦٢١,٢	–	٤ ٦٢١,٢
البرنامج الفرعي ٩ - الموارد الطبيعية والهياكل الأساسية	٤ ٢٠٤,٥	–	٤ ٢٠٤,٥
البرنامج الفرعي ١٠ - تخطيط الإدارة العامة	٢ ٠٣٦,٥	–	٢ ٠٣٦,٥
البرنامج الفرعي ١١ - الإحصاءات	٤ ٨٣٤,١	–	٤ ٨٣٤,١
البرنامج الفرعي ١٢ - الأنشطة دون الإقليمية في المكسيك وأمريكا الوسطى	٨ ٢٥٥,٤	١٣,٤	٨ ٢٦٨,٨
البرنامج الفرعي ١٣ - الأنشطة دون الإقليمية في منطقة البحر الكاريبي	٦ ٥١٣,١	–	٦ ٥١٣,١
المجموع الفرعي ٣	**٦٠ ٧١١,٠**	**(٩٢,٤)**	**٦٠ ٦١٨,٦**
٤ - الدعم البرنامجي	٤١ ٦٣٩,٧	–	٤١ ٦٣٩,٧
المجموع	**١١٠ ٢٥٦,٠**	**(٦٦,٢)**	**١١٠ ١٨٩,٨**

الجدول ٢

الاحتياجات الإجمالية من الموظفين

	الفئة الفنية وما فوقها											فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون		مجموع فئة الخدمات العامة والموظفين الوطنيين	المجموع
	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	مجموع وظائف الفئة الفنية وما فوقها	الرتبة الرئيسية	الرتب الأخرى	الموظفون الوطنيون	الرتبة المحلية		
٢٠١٢	١	–	١	١٤	٢٩	٦٢	٥٩	٤٩	٢١٥	–	٤	٢	٢٧٣	٢٧٩	٤٩٤
٢٠١٣	١	–	١	١٣	٣٠	٦١	٥٩	٤٨	٢١٤	–	٤	٢	٢٧٣	٢٧٩	٤٩٣
التغيير	–	–	**١**	(١)	**١**	(١)	–	(١)	(١)	–	–	–	–	–	(١)

خامسا - الخلاصة

١٩ - إذا اعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي مشروع القرار E/2012/L.36 فإن الموارد الإضافية البالغة ٦٠٠ ٣٩ دولار، والمطلوبة في إطار الباب ٢١ لعام ٢٠١٣ من أجل رفع رتبة وظيفتين اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، كما هو مبين بالتفصيل في الفقرة ١٥ أعلاه، سيقابلها الإلغاء المقترح لوظيفة قائمة اعتبارا من ١ كانون

الثاني/يناير ٢٠١٣، الأمر الذي من شأنه أن يفضي إلى تحقيق وفورات قدرها ٨٠٠ ١٠٥ دولار، على النحو المبين في الفقرتين ١٦ و ١٧، مؤديا إلى تحقيق وفورات صافية قدرها ٢٠٠ ٦٦ دولار.

٢٠ - بناء على ذلك، لن تكون ثمة حاجة إلى أي موارد إضافية في الباب ٢١ من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.